

آفاق المعركة القانونية التي تخوضها السلطة ضدّ الكيان الصهيوني

■ **حميدي العبدالله**

بعد إلخاف السلطة الفلسطينية في استصدار قرار عبر مجلس الأمن يعترف بالدولة الفلسطينية، ويحدّد أجلاً زمنياً للجلاء الصهيوني عن المناطق الفلسطينية التي احتلت عام 1967، بدأت السلطة معركة قانونيّة تسعى من خلالها إلى الانضمام إلى هيئات دولية عديدة بينها المحكمة الجنائية الدولية.

ويبدو أنّ آفاق هذه المعركة أكثر إيجابية من آفق معركة قرار مجلس الأمن، ففي مجلس الأمن حتى لو استطاعت السلطة الفلسطينية الحصول على دعم 9 دول من الأعضاء فإنّ الفيتو الأميركي كان جاهزاً لإسقاط القرار، والفشل في جمع تسع أصوات أنقذ الإدارة الأميركية من استخدام الفيتو، لكن النتيجة واحدة، أيّ أنّ المسؤولة الأميركية واضحة مع سقوط القرار، سواء جاء هذا السقوط نتيجة للضغوط التي مارسها الولايات المتحدة على الأعضاء غير الدائمين، أو عن طريق استخدام الفيتو.

لكن معركة الانضمام إلى المنظمات والهيئات الدولية بما فيها المحكمة الجنائية الدولية، قد تكون أقلّ صعوبة من معركة مجلس الأمن، وذلك في ضوء بعض الاعتبارات والعوامل أبرزها:

أولاً، بعض الدول الأوروبية كانت تؤيد قرار مجلس الأمن، وهي تسعى إلى ممارسة بعض أشكال الضغط على حكومة نتنياهو للتحلي بالمرونة، لأنّ سياسات حكومة نتنياهو توجّح الصراع، وتجعل التسوية السياسية متعذّرة، وبهذا المعنى، فإنّ كثير من الحكومات الأوروبية، الأعضاء في المنظمات والهيئات الدولية قد تمتنع عن التصويت أو تصوّت لصالح انضمام السلطة الفلسطينية إلى هذه الهيئات، ولأنه لا وجود لفيتو في هذه المنظمات والقرارات تتخذ بالأغلبية، فإنه من غير المستبعد أن تتمّ الموافقة على طلب الانضمام إلى هذه الهيئات تبعاً لتوازن القوى داخل هذه الهيئات بما في ذلك محكمة الجنايات الدولية.

ثانياً، قرارات هذه المحاكم غير ملزمة، وهي تشبه قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، أي أنّ أثرها معنوي وسياسي وأخلاقي، وقد يفرض بعض القيود على تحرّكات المسؤولين الصهاينة المتهتمين بارتكاب جرائم، لكن أكثر من ذلك ليس هناك أي آثار أو تداعيات على الصراع.

هذه هي الاعتبارات التي تجعل المعركة مختلفة بعض الشيء، ولكن حتى على هذا الصعيد فإنّ القفّالون يجب أن يكون حذراً، فجميع هذه الهيئات والمنظمات جرت إعادة بناؤها في ظل حقبة سيطرة الولايات المتحدة الأحادية على النظام الدولي، بما في ذلك على مجلس الأمن، وبالتالي فإنّ غالبية أعضاء هذه الهيئات، سواء كانوا ممثلين لدول أو بصفتهم الشخصية،

هم من حلفاء الولايات المتحدة وبعض شركائها الغربيين، وبهذا المعنى قد تعدد الإدارة الأميركية بالتعاون مع حكومة نتنياهو إلى توظيف تأثيرها على هؤلاء الأعضاء لتعطيل قبول عضوية السلطة الفلسطينية في الهيئات والمنظمات التي تسعى إلى كسب عضويتها وهذا احتمال ما زال قائماً.

تحت التهديد: السعودية تتقدم نحو إيران قريباً...

■ **روزانا رمّال**

افتتحت السعودية عام 2015 بهجوم إرهابي على حدودها مع العراق، ولا شك أنّ هذا العام لن يمرّ على الرياض كسابقه. ليس لأنّ الإرهاب ضرب السعودية، وهي التي وجهته منذ عقود، إنما بسبب توقيته ومكانته. فهذا الإرهاب الذي من العراق يسعي إلى التسلل إلى المملكة، مهما كلف الفنّ والعملية أشدّ دليل على ذلك، ما يطرح تساؤلات عديدة حول كل ما جرى، خصوصاً أنّ هذه العملية تعتبر مؤلمة بالنسبة إلى الأمن السعودي نظراً إلى الضخائر التي أوقعتها.

إذا كانت محاولة دخول الإرهابيين إلى المملكة قد فشلت هذه المرّة، رغم أنها أسفرت عن مقتل عميد في الجيش السعودي وهو قائد حرس الحدود في المنطقة الشمالية، إلاّ أنّ هذا لا يعني على الإطلاق أيّ يمكن السيطرة على الخطر الداهم في تلك المنطقة أو التصدي له، لأنّ هذه العملية تؤكد أنّ هناك من خطط ونقذ بإحكام وأنّ هناك من يسعي إلى دخول السعودية بشنّى الطرق بزعم عنة الحدود تحديداً، لتكون بوابة عبور أو مقدمة إليها، وبالتالي فإنّ هذه هي ليست المحاولة الأولى ولن تكون الأخيرة.

تعرف الحدود الشمالية الغربية من المخاوف التي يمكن أن تجتاحها لا تختلف عن تلك التي تجتاح كلّ جيرانها الذين عانوا من الإرهاب وبرزهم العراق، فما الذي يمنع مثلاً، أن يتسلل «داعش» إلى صفوف الجيش السعودي أو أن يخطف عسكريين، كما خطف في لبنان؟ وما الذي يمنع مثلاً، أن تحصل اشتباكات في الجيش السعودي، طالما أنها حصلت في صفوف الجيشين العراقي والسوري، والذين يقدّرن أنّهما الأكثر انتماءً وثباتاً؟ وكيف سيكون الحال مع جيش قد لا يكون قادراً على التماسك في وجه أي رياح وسط تغلغل «الوهابية» والطرف في الشارع السعودي، وهو الإرهاب المستعدّ في أي لحظة لاقتناص الفرصة والانتقاص؟

تعرف السعودية جيداً أنّ هناك عدداً كبيراً من الحاخبا الإيرانية النائمة فيها، حتى إشعار آخر، ويبدت ترك كلّ غيرهما من رخبٍ بفضي «الربيع العربي» أنه يجب وضع حدّ لهذه الظاهرة في أسرع وقت، لمعرفة أنّ الإرهاب بات في عقر دارها، ولأنّ التقارير الأمنية والاستخبارية السعودية والغربية تؤكد أنّ عدداً هائلاً من الإرهابيين الذين يحاربون في سورية والعراق، يحمل الجنسية السعودية، وقد سبق وسارت السعودية إلى إصدار قرار تتابع لمن ينسب إلى التنظيمات الإرهابية، لكشف كل منسب سعودي إلى «داعش» أو القاعدة وغيرهما، واتخاذ إجراءات مشددة على الداخلين إلى البلاد.

كان هذا الإجراء حينها تحسباً لما هو أعظم، ويخشى المراقبون اليوم أن تتطور الأمور أكثر بعد عملية الحدود الشمالية السعودية بعد إحكام الخناق على «داعش» في أكثر من جهةٍ وأبرزها سورية والعراقية اللتين باتتا قاعدتين أكثر من أي وقت مضى، وبالتالي هناك من سيخرب ليقول أنّ السعودية استهدفت بنار الإرهاب، تماماً مثلما تمّ خطف الطيار الأردني بسبب مشاركة السعودية والأردن في التحالف الدولي، وهذا لا صحت فيه على الإطلاق، فالسعودية تعرف ذلك جيداً، كما تعرف أنها بيّنةً جاذبةً للإرهاب منذ سنين، وقد واجهته حين لم يكن منتشرأ في المنطقة بهذه الحظورة، وأنه بات عليها الحسم.

إنّ، إذا كان هذا الإرهاب قد استهدف السعودية، وهو هجوم ل«داعش»، بحسب السلطات العراقية، فإنّ هذا الأمر يتطلب تعاوناً عسكرياً وأمنيّاً سعودياً – عراقياً أسرع من أي وقت مضى، وإذا كانت السعودية اليوم لا تدرک هذه الضرورة، فهي بالتأكيد تدرک أنّ الإرهاب الذي دمته في سورية، خرج اليوم عن نطاق السيطرة ولن تكون السياسات السابقة لم تعد مجدية وأنّ تعطاقه ما في السياسة الدفاعية والعسكرية والخارجية، يجب أن تسلك الطريق.

لا مهرب إذاً، عند السعودية من التعاون مع إيران من أجل مكافحة الإرهاب عبر تنسيق عسكري مع حلفاء الأخيرة. ولا مهرب من مجارة الأميركي الذي سبقها إلى الحديث مع إيران فاتحا الطريق، علّ القناعة تزاد بأنّ الإرهاب خطر لا يوفر أحداً وأنه منذ الوقت لتعاون إيراني –سعودي في المنطقة، من دونه لن يبقى الإرهاب باقيّة في المنطقة.

السعودية المهذّدة من «داعش» رسمياً، تتقدم نحو إيران قريبا، على وقع التهديد...

◀ ▶ ↻ 🔍

تدخل الحلفاء فتراجعت الحكومة

– القرار الحكومي اللبناني يفرض سمات الدخول على السوريين الراغبين بالدخول إلى لبنان شكّل تحوّلاً في مسار العلاقات بين البلدين.

– السفارات والمجمعات الإقليمية المناوئة لسورية صفّت للقرار، وهي تعرّض على جانب منه نقاباً بما يتصل بفضية الناخبين الذين لم يفعل لهم شيئاً أيّ من هؤلاء.

– مصدر الرضا هو التغيير الهادف إلى إصابة العلاقات اللبنانية مع سورية وإدخال تعديل على هذه العلاقة وإنهاء زمن العلاقات الممتّزة.

– من اتخذوا القرار كانت نيّتهم هذا الهدف بالتحديد وتسوية لهذا الغرض وتصوير التعامل الحكومي اللبناني بالتعالي والتعجرف لخلق تداعيات سلبية عدائية لدى المواطن السوري.

–التساؤل العام كان ماذا عن ردّ فعل حلفاء سورية؟

–الحلفاء وصلهم الصدى والعتب وتمنى التصرف السريع.

–تحرك الحلفاء فسجلوا أنّ قرار منح السمات يحتاج إلى قرار من مجلس الوزراء، وربما إلى قانون من مجلس النواب.

– قرار وزيرٍ وأكثر لا يستطيع تعديل الاتفاقيات بين البلدين.

– تبع الإجراءات وراء القرار بأنّ سقف قدراتهم وصلحايتهم طلب معلومات أمنية وشخصية على الحدود ولا سمات دخول أبداً.

البناء

حزب الله والتكفيريون...

عداء عميق في التاريخ... والمستقبل أيضاً

■ **د. وفيق ابراهيم**

لا تتفق علاقة الاحتراب بين حزب

الله وقوى التكفير في العالم الإسلامي بالأسباب التاريخية فقط، بقدر ما ترتبط أيضاً بقبائين عميق في المفاهيم حول تنظيم «الحاضر» واستشراف المستقبل. ولأن عمق الحزب ديني، فإنه يُستقى من الشريعة الإسلامية مباشرة مفهوم «المعاملات» أي سياسة إدارة الحاضر، أو بإيجاز منها على الأقل.

لذلك تبدو الأسس الإسلامية التاريخية واحدة بين القراءات الذهبية المتعددة، ولا تختلف إلا حين إدراكها مسألة تنظيم الحاضر والتهيؤ للمستقبل. هناك أربع سمائل لا يختلف عليها المسلمون (الله، الإسلام، القرآن والشيء)، وتبائين بعد هذه المرحلة نظرة المسلمين إلى المراحل المتعاقبة.

هناك من ينهل من مرحلة وينتقد أخرى، مقابل اعتماد الآخر على مصادر مختلفة. فلا إكراه في التقليد والإستناد، والمفترض أنّ يكون التباين عنصراً غنياً، لا مجرد وسيلة لإلارة التناقضات التاريخية والاجتماعية. بدايةً، يجب الإقرار بأن حزب الله ليس تنظيماً لشعر الدين أو المذهب، فزمنه «الفتوحات» قد انتهى إلى غير رجعة واستقرّت الأديان والمذاهب في «مساحات تاريخية»، وأصبح تنظيم العلاقات في ما بينها، مسألة هامة جدا وهو الحاضر، وبناء الأسس المركزية لتطورها هو المستقبل.

وبعد انتهاء الاحتراب بين فئات الإسلام، استأنهت المراحل المتعاقبة والعثمانية وما خلفته من دماء وحساسيات وصبغات بين المذاهب والطوائف، برزت مشكلتان: الاستعمار الأجنبي وإدارة الأنظمة السياسية.

وأدى اتكاء «الداخل» الوطني على «الخارج» الغربي إلى ظهور طبقات حاكمة استحكركت كل أنواع الموارز في العالم الإسلامي، ترفع راية الدين تارة وأعلام المدنية تورا، فتظهر هيمنة تنتهي ولا تنتهي. تسعى إلى الحزبّ لا يقبل بأي احتلال للعالم العربي، من أي جهةٍ أتى، ولا بأس

أوراق «محارم» بين «التسيق» و«الاتلاف»...

■ **ماجدي البسيوني***

أبت الساعات الأخيرة من العام المنصرَف ألا تمضي إلا ويترعى كل من «التسيق» و«الاتلاف» حتى القطعة الأخيرة إلى وحدت... الوثيقة التي وقعت ما بين «هيئة التنسيق» و«الاتلاف السوري» - لا معنى لها سوى الاعتراف بالهزيمة، ولا تقل عن وعد بلخورد بإقامة وطن «قومي» للصهيونية على فلسطين... أو في أقل تشبيه لتوقيع البيان هزيمتها في الحرب العالمية الثانية... والمطلوب من الدولة السورية الموافقة عليها - حسبما

يرى الاتلاف والتنسيق. لسنا في صدد إعادة إنيات إلى من تنتهي «التسيق» برئاسة حسن عبد العظيم، فالقاضي والدايني يعرف، ولسنا في صدد إنيات لمن ينتمي للاتلاف السوري «المعارض» وكل من تقبلوا على رئاسته وكيف تمّ اتشاؤُه، وإن بقيع أعضاؤه فأيضاً يعلم الجميع...

ما نحن بصدهه الآن، وقبل مناقشة الإطر الذي اتفقا عليه، أن نتساءل: هل يقدور أي منهما إسكاس سكين بيد إرهابي أياً كانت جنسيته فيما هو يعبت في الوطن ذُبحاً للآبرياء... حتى يطالبون بأن يكونوا هم وحدهم الممثل الشرعي الوحيد للشعب السوري...؟

بالخصاص المطلوب حسبما جاء في الوثيقة فكفّته الدولة السورية بكافة مكوناتها وميقاتها تماماً وإعادة تشكيلها من جديد... الجيش والحكومة والرئيس. الوثيقة تغدق مواقفها بمؤتمر وطني مثالحة، من ممثلين عن السلطة والمعارضة وحيئات المجتمع المدني، ينتهي بتشكيل حكومة انتقالية من شخصيات سياسية وطنية عامة يتم التوافق عليها مخالفة من السلطة، والمعارضة، وشخصيات وطنية، تتمتع بالصلاحيات الكاملة الممنوحة لرئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء في الدستور الحالي... وكذا تشكيل مجلس

عسكري مؤقت، يشارك فيه ضباط من الجيش السوري، ومن المسلحين المومنين بالحل السياسي والانتقال الديمقراطي، على أن يخضع للحكومة الانتقالية، تنحصر مهمته في قيادة المؤسسة العسكرية، خلال المرحلة الانتقالية.

وتنتهي المرحلة الانتقالية بإجراء انتخابات عامة شفاقة ومراقبة دولياً، وتشكيل مؤسسات الحكم في ضوء نتائجها، وينتخب البرلمان وفق مبدأ النسبية، على أن تكون سورية دائرة انتخابية واحدة، ومن بين مهام المجلس النيابي الدستورية انتخاب الرئيس لدورتين اثنتين مدة كلّ منهما أربع سنوات فقط.

من يرضع تحقيق كلّ هذه كما جاء في بالوثيقة؟ بدايةً لا بدّ من توقيع كل من مصر، السعودية، تركيا وايران، بعدها إصدار قرار من مجلس الأمن يدخل تحت البند السادس، ليس ذلك فقط بل لا بدّ من قوات عربية ودولية لضبط الميدان ولا يخفى مطالبة الوثيقة بوقف توريد السلاح إلى «كافة الاطراف» بما فيها الدولة أيضاً.

صرار الجيش العربي السوري - حسب الوثيقة - خليطاً ما بين الموجود حالياً يُضَاف إليه «المسلحون» أيّ «الجيش الحر» والعديد من الفصائل الأخرى بعد الإفراج عن ضبظ من المسلحين بعفو شامل حتى من هرب خارج البلاد.

تفكيك حزب البعث تماما بما يشبه

«الإسرائيلي»، وجرى نهبٌ منمّظٌ لثروات العالم الإسلامي من قبل الطبقات الداخلية والغرب. ظهرت أربع محاولات لقيادة العالم الإسلامي مع «الوهابية»، التي اكتفت بجزيرة العرب، ومع الإخوان المسلمين الذين يظهرون عاما وبنامون عقداً، حزب الله، والتكفيريين، وكان الخلاف على قيادة الحاضر والمستقبل. وبالنسبة إلى حزب الله، فهو يعتبر أنّ ما يجمع المسلمين هو تحرير فلسطين والأراضي العربية المحتلة. فالعدو ليس إلا حربته للنفوذ الغربي يحزّكها ساعة يشاء وكيفما يشاء. وليس ممكناً أن ندّعي محاربة «إسرائيل»، فاتحين في الوقت نفسه علاقات صداقة مع القوى الغربية التي تحميها وتقدم لها كل أنواع الدعم لتدمير البلاد العربية المطحرة.

يجارس حزب الله، عن قناعة، مسألة توفير الإجماع الداخلي بين المسلمين، ويخضمه وبين المسيحيين، كوسيلة لمجابهة العدو، ومُؤمناً بدور كبير للحزب الإسلامي ويدور للأحرار في العالم الغربي (أميركا اللاتينية، روسيا والصين)، في تلك المجابهة. لذلك تجامل الحزب الخلافات الطبقية لمصلحة تقديم الوطني والإسلامي على المحلي الداخلي، في وقت تتحكم السياسة الغربية عموما والعربية خصوصا، بكامل العالمين العربي والإسلامي، وقد أبدى الحزب حرصاً على علاقاتها بالمسيحيين العرب والمتمتمين إلى قوميات غير عربية من المسلمين.

لجهة المسيحيين، يعرف الحزب أنهم ليسوا مجرد أقباليأ أهلهم التاريخ لتخبر في موازين القوى السياسية والعسكرية. فهم أهل البلاد وسابقون على الإسلام في الوجود في بلاد الشام والحجاز ومصر والعراق وأعالى اليمن، لذلك فإنّ لهم حقاً في الدور السياسي والمشورة في كل أمر. أما عن علاقاته بإيران، فقد أنتجت فائدة على قضية فلسطين وتحرير لبنان وصمود سورية وإبقاء العراق واقفاً على قدميه، ويخفي أن لدى الحزبّ لا يقبل إلا مع للعالم العربي، من أي جهةٍ أتى، ولا بأس

اتنصر التطور وحزب الله هو من هؤلاء. حزب الله والتكفيريون، مشروع حرب مفتوحة قبل يؤديه محمد مرسي و«الإخوان» يرى فيه ديناً أسمىا إنسانيا ومقاوماً في وجه الاحتلالات الأجنبية والتخلف الداخلي، والتكفيريون يريدون تحويله إلى مجرد مفاهيم ساطقة عن الجوارى والقيام وذبح آخر والتجارة في أسواق الغيَاء وإعادة العصر المماليك. أما من ينتصر، فتلک حكاية أخرى لن التاريخ لا يقبل إلا مع اتنصر التطور وحزب الله هو من هؤلاء.

أوراق «محارم» بين «التسيق» و«الاتلاف»...

أما الرزجّ بمصر فله أكثر من هدف في ظني، والأهمّ إصداره مصر على نفس الدور الذي كان يؤديه محمد مرسي و«الإخوان»، فموافقة مصر على هذه الورقة في ظني وثانٍ أي محلل يعني وقوعها في المحذور، فيما لو رفضت بعد ذلك القبول بمصالحة مع كل من يعارض مصر - السيسى - وفي المقدمة «الإخوان» فكيف لها أن تقبل هذا في سورية ولا تقبل هكذا مصالحة على نفسها...!

المؤكد أنّ الدولة السورية لن تقبل أن تصبّح وقتاً في قرارة مثل هذه الخرافات بما تتحققه في الميدان من انتصار تلو ايران لن لترد أصلا حتى لو إعطت مئات من الأذنان لاستماع فقط، ومستعتر تُوّدي نفس الدور السابق إنّ لم يكن ضاعفا... والمؤكد أن مصر الجديدة تختلف تماما عن مصر التي كانت مرتعاً وحاضنة للإرهاب في ظلّ «الخوأن» كما تختلف عن مصر التي ارتضى لها حسني مبارك أن تتقوقع داخل أطماع ثلة من التابعين للمشروع الأميركي/الصهيوني، لكنها لن تكون على الأقل في المرحلة الراهنة تتعامل بفلسفة الصدمات الديبلوماسية بقدر ما ستتعامل بدبلوماسية الترويض مع التاكيد على أنّ نطلاقها من أنّ وحدة سورية واستقرارها وإخلاءها من الإرهاب، ليس دافعا عن سورية فقط بل دافعا عن حدود مصر الجغرافية والسياسية يحمث عليها أن تكون فاعلة وقاطرة لجزّ سياسات السعودية تحديداً للخروج بالمنطقة كلها مما يخطط لها لا أن تكون «حرفاً مجروراً» حتى لا تستيقظ لتجد الوهابية بمختلف أشكالها سرطانياً يضرب في عموها الفقري، وعلى ايران أن تتلقف الرسالة بحكتكها!

المؤكد أن أفضل تشبيه للورقة التي اتفق عليها «الاتلاف» و«هيئة التنسيق» هو وصفها بأنّها مثل أوراق المحارم.....!

* رئيس تحرير جريدة «العربي» - مصر Magdybasony52@hotmail.com



الجيش السوري يمتلك الأرض وبغير المعادلات

أراء

الرشوة قاعدة

سلوك أميركية...!

■ **محمد ح. الحاج**

بعد اتفاقيات «مخيم داوود» السيئة الذكر بين مصر والعدو الصهيوني التزمت الحكومة الأميركية بدفع معونة عسكرية لمصر تصل إلى حدود الملياري دولار بموافقة صهيونية ضمنية، وذلك للحفاظ على مسيرة «السلام»، وضمنان ارتباط النظام المصري بالسياسة الغربية الهادفة لضمان أمن الكيان الصهيوني، وتقادي وقوع حرب جديدة قد تودي بالشروع الصهيوني.

المعونة المالية الأميركية لا تقتصر على مصر أو دول بعيدها، الكيان الصهيوني هو المستقبل الأول من المساعدات الخارجية الأميركية التي يقرها الكونغرس الأميركي، إذ أنّ المشروع هو صهيو – ماسوني منذ التأسيس، ولأنّ الماسونية الصهيونية تسيطر على الكونغرس الأميركي مجلسيه، فإنّ استمرارية دعم المشروع تبقى من أولويات السياسستين الخارجية والعسكرية الأميركيةيتين، وأما المعونات الأخرى فإنها لا بدّ تردّد مصالح المشروع بكلّ الأشكال، ومنها الحفاظ على حيادية مصر، أو شراء صمت دول أخرى أو ولاء دول بعيدها في المنطقة الشرقية، وحتى ضمن الصف الفلسطيني، وعلى هذا الأساس يبدأ التلويح بحجب المساعدات عن السلطة الفلسطينية بسبب توجيه انضمامها إلى محكمة الجنايات الدولية لملاحقة القيادات الصهيونية التي ارتكبت ولا تزال ترتكب جرائم حرب بحق الشعب الفلسطيني.

مشروع حل الدولتين هو مشروع أميركي تمّ طرحه منذ نحو ربع قرن، على أنّ لا يصل إلى وضعية التحقق، وحتى ساجحل المفاوضات تمتد إلى قرن من الزمن دون أن تصل إلى نتيجة (اسحاق شامير)! لم يمض منذ بدء المفاوضات في أواسلو سوى ربع العدة...

السياسة الأميركية الأكثر التزاماً بتنفيذ رغبات الأساتذة الماسون العظام... الولايات المتحدة، كما بريطانيا ليستا مع إنهاء الاحتلال، أو قيام دولة فلسطينية فعلا على أراضيها ما قبل العام 1967، وأما القبول والمطالبة باستمرار المفاوضات فله هدف واحد هو الاستمرار في عمليات التهويد وتغيير ديموغرافية الأرض، ومعالم المدن والبلدات والقباء على ذاكرة الأجيال، والأمر الأخير هو الأصعب مثلاً.

الولايات المتحدة الأميركية بما لها من قواعد على امتداد العالم، عملت على عقد اتفاقيات ثنائية مع أغلب الدول التي تقيم قواعد على أراضيها توفر الحصانة لعسكرييها والعاملين في هذه القواعد، بحيث لا يتعرّضون للمحاكمة أو الملاحقة، كذلك لم توقع على اتفاقيات محكمة الجنايات الدولية! موقف استعلائي، لا يعترف بالقانون الدولي بل يعتبر أنه فوقه لأسبابه الذاتية...!

نتنياهو يكرّز الموقف نفسه فيعلن أنه لن يسمح بمحاكمة جنوده أو قياداتهم العسكرية أمام محكمة الجنايات الدولية رغم ارتكابهم لأببحر وأشنع جرائم الحرب والإبادة! هل نحن أمام مجتمع دولي عاجز أم...؟

الحقائق التي تتسرّب عن الأصول المالية التي تندرج في الموازنة الأميركية تحت بند المعونات والمساعدات الخارجية تشير إلى أنها من فائض، أو فوائد الأموال المتراكمة – المخزونة من عائدات النفط، أو المجزّوة، أو المصادرة بسبب التقدم الرزمي كونهما سندات خزينة، وأغلبها من أموال الخليج، بالنتيجة يمكن فهم أنّ الكرم الأميركي هو من جيوب الأخرين، بالتالي يكون السؤال مشروعا، لماذا لا تكون المعونة معلنة مصادرة سواء لمصر أو للفلسطينيين أو حتى باكستان وأفغانستان باعتبارها دولاً إسلامية؟ أم لأنّ السعودية في واقع الأمر لا تعتبر نفسها المالك الحقيقي لهذه الأموال إلاّ بالقدر الذي ينصّ عليه الاتفاق الأول (10 لغة المثة) فقط من قيمة العائدات، والباقي سندات خزينة أميركية لا تصرف المملكة منها إلا بموافقة وزير الخزانة الأميركي، وتسقط قيمة السندات بعد عشر سنوات وهكذا... إذا وبكل بساطة (أموال عائدات النفط) في خدمة المشروع الصهيوني منذ الأساس وطبقاً لقول أميركي: «نحن نأصنف النفط، ونحن من يستخرجه...» إذا نحن أصحاب الملكية وما نعطيه لأصحاب الأرض أكثر من حقهم...!

كيف نطالب السعودية بأن تكون صاحبة «فضل» في تقديم المعونات وهي السابقة في استدراج النكبات إلى عالمها العربي «هذا، إن كانت العائلة تعتبر نفسها من هذا العالم»، لقد كان عبد العزيز أول من تعهد بحماية اليهود المساكين حتى تصبح الساعة»، مقابل ضمانات الغرب حماية عائلته ومملكته، وجاء في وصيته: لا تدعوا اليد السورية فلكل جسد رأس وقلب، ورأس العالم العربي مصر، وقلبه سورية...! اضربوا الرأس، واطعنوا القلب لِتُسَتمَر مملكة آل سعود. ولقد كان الملك فيصل الأشدّ حرصاً على تطبيق وصية والده (رسالته إلى الرئيس جونسون عام 1966 ومطالبته دفع العدو الصهيوني لهجومه مصر وسورية واحتلال أراضٍ منها...! شربنا النضج كاملاً في مقالات سابقة) وقد قام بالتعويض سرا على العدو الصهيوني في الدولتين عن بعض خسائرهما على حدّ قوله (أرحوا عزيز قوم دل) لكسب الشعب في الدولتين والاتفاق على لقيادة فيهما وإظهارها بمظهر الضعف والخيبة، وهكذا ارتفعت اسمهم لدى الغرب على مدى سنوات ونال لقب الملك العربي بامتياز...!

السعودية قد تقدم في الزمن الحاضر معونات لمصر، كما أعلنت عن تقديم هبات للجيش اللبناني، وكلها مشروطة بحيث لا يكون خروج على الراي والقرار السعودي في المجالين السياسي والعسكري... نقول في المعونات الأميركية إنها رشوة أبعد ما تكون عن الأخلاق، وهكذا هي المعونات السعودية والقطرية وغيرها التي لا تصرف إلا بالموافقة الصهيو – ماسونية العالمية التي تتحكم بالبنوك والصناديق، قواعد التعامل الأخلاقي لا وجود لها في عالم السياسة، والحكومات التي تنهج مسالك التحكم بالشعوب الصغيرة أو الفقيرة لا تأخذ بالحسبان لا حقوق الإنسان، ولا النظم الديمقراطية، ولا الحريات... هي توائم سلوكها في سياق الحفاظ على مصالحها، أما العدو الذي يسيطر على عائدات ومداخيل الضرائب والرسوم الفلسطينية، فإنه يستخدمها لممارسة الضغوط على السلطة الفلسطينية لتطبيق مساعيها، ودفع الدول المؤيدة له لممارسة الفعل ذاته، والقول إنّ المفاوضات هي الطريق الوحيد للوصول إلى دولة! ولكن، ربما بعد قرن، أو بعد فقدان الأرض التي يجب أن تقوم عليها دولة...! أو ربما بلدية.

العالم بحاجة ماسلة إلى نظام مالي – تجاري يتحرّر من سيطرة الغرب، ومن قدرته على استثماره في خدمة مصالحه، وممارسة التجويع والإفقار وفرض الحصار على الدول والشعوب التي تستهدفها مشاريعه التي تزاد تغوّلا وشراسة، وهذا ما يعبر عنه نهج معاقبة دول كبرى مثل روسيا وإيران والبرازيل وغيرها... نظام تتساوى فيه الأصوات وتتحقق فيه العدالة... له نحلّم...؟